

الفصل التشريعي الرابع عشر
دور الانعقاد العادي الرابع

التقرير (٢٥)

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

الرقم :

التاريخ : ٢٦ ربيع الأول ١٤٢٧ هـ

الموافق : ٦ يناير ٢٠١٥ م

يحال إلى لجنة المرافقة العامة
ويطلب بجدول أعمال الجلسة القادمة

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

يسرني أن أقدم لكم التقرير (الخامس والعشرين) للجنة الشؤون التشريعية والقانونية

عن:

١ - الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (١٥٢ مكرراً) إلى القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٤ في شأن إصدار قانون حماية البيئة .

٢ - الاقتراح بقانون بتعديل المادة (١٣٨) من القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٤ بإصدار قانون حماية البيئة .

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به

المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس اللجنة

مبارك سالم الحريص

الفصل التشريعي الرابع عشر

دور الانعقاد العادي الرابع

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التقرير رقم (٢٥)

التقرير (الخامس والعشرون) للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن :

- ١ - الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (١٥٢ مكرراً) إلى القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٤ في شأن إصدار قانون حماية البيئة .
- ٢ - الاقتراح بقانون بتعديل المادة (١٣٨) من القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٤ بإصدار قانون حماية البيئة .

إعداد : المستشار / د. حمدان فهمي

مراجعة : الأستاذة / بشاير حمد العازمي

رئيس قسم التقارير التشريعية

الفصل التشريعي الرابع عشر

دور الانعقاد العادي الرابع

التاريخ : ربيع الأول ١٤٣٧ هـ

الموافق : يناير ٢٠١٥ م

التقرير الخامس والعشرون

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

عـيـن

- ١ - الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (١٥٢ مكرراً) إلى القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٤ في شأن إصدار قانون حماية البيئة المقدم من السيد العضو / عسكر عويد العنزي .
- ٢ - الاقتراح بقانون بتعديل المادة (١٣٨) من القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٤ بإصدار قانون حماية البيئة المقدم من السيد العضو / عادل مساعد الخرافي .

الإحالة

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراحين بقانونين المشار إليهما الأول بتاريخ ٢٠١٥/٤/٩ والثاني بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٨ لدراستهما وتقديم تقرير بشأنهما إلى المجلس .

اجتماع اللجنة

وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٣ .

موضوع الاقتراحين بقانونين

١ - تبين للجنة أن الاقتراح بقانون الأول نص في مادته الأولى على أن :

" تضاف مادة جديدة برقم (١٥٢ مكرراً) إلى القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٤ المشار إليه

نصها الآتي :

" يعاقب بغرامة خمسة آلاف دينار كويتي كل من ألقى على الشواطئ أو في مياه البحر

مواد ضارة بالبيئة أو ملوثة لها مثل القناني الفارغة أياً كان نوعها وأكياس البلاستيك وغيرها

من المواد الضارة بالصحة والبيئة ، ويعاقب بغرامة عشرة آلاف دينار كويتي كل من ألقى هذه

الأشياء الملوثة على الجزر .

كما يعاقب بذات العقوبة صاحب القارب الذي يلقي هذه المواد الضارة بالصحة والبيئة على الشاطئ أو في مياه البحر أو على الجزر ، وتكون العقوبة للقوارب الصغيرة خمسة آلاف دينار كويتي وفي حال العود خمسة آلاف دينار كويتي ومصادرة القارب ، أما للقوارب المتوسطة الخاصة والتجارية فتكون العقوبة خمسة وعشرين ألف دينار كويتي ، وفي حال العود خمسة وعشرين ألف دينار كويتي ومصادرة القارب ، أما إذا كانت باخرة كبيرة تجارية أو سياحية أو ناقلة للبتروك فتكون العقوبة أول مرة خمسمائة ألف دينار كويتي وفي حال العود تصبح العقوبة مليوني دينار كويتي " .

ويهدف الاقتراح بقانون على النحو المتقدم - وحسبما ورد في مذكرته الإيضاحية - إلى توقيع غرامة تتراوح من خمسة آلاف إلى مليوني دينار كعقاب جزائي على كل من يلقي على الشواطئ أو في مياه البحر أو على الجزر أي مواد ضارة بالصحة العامة أو البيئة ، سواء كان فرداً أو صاحب قارب أو سفينة أو ناقلة بترول .

٢ - تبين للجنة أن الاقتراح بقانون الثاني نص في مادته الأولى على أن :

" يستبدل بنص المادة (١٣٨) من القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٤ المشار إليه النص التالي :

" يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار كل من خالف حكم المادة (٥٦) فقرة أولى / فقرة ثانية) من هذا القانون .

ويعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين ألف دينار ولا تزيد على مائتي ألف دينار كل من خالف حكم المادة (٥٦) فقرة ثالثة) من هذا القانون ، كما يعاقب المدير المسؤول عن المنشأة المخالفة لحكم الفقرة الرابعة من المادة المشار إليها بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار " .

ويهدف الاقتراح بقانون - حسبما ورد في مذكرته الإيضاحية - إلى أفراد عقوبة لكل مخالفة بحسب جسامتها .

١ - الاقتراح بقانون الأول :

رأت أن فكرته جيدة بالنظر إلى ضرورة المحافظة على الصحة العامة وفقاً لما نص عليه الدستور في المادة (١٥) منه ، إلا أن القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٤ بإصدار قانون حماية البيئة قد حقق الغاية التي استهدفها الاقتراح بقانون المعروض ، إذ نص هذا القانون في المادة (٣٣) منه على أنه : " يحظر إلقاء القمامة أو المخلفات أياً كان نوعها إلا في الحاويات المخصصة لذلك " ، وذلك بعد أن حظر في المادة (٣٢) منه إلقاء النفايات البلدية الصلبة إلا في المرافق المخصصة لذلك .

كما نظم هذا القانون في الفصل الأول من الباب الرابع منه حماية البيئة البحرية من التلوث ، وتناول في المواد (٧٠ - ٧٧) منه التلوث الذي يحدث من السفن والمصادر البرية ، وحظرت المادة (٧٢) منه على السفن أياً كانت جنسيتها تصريف أو إلقاء الزيت أو مخلفاته أو غير ذلك من المواد الضارة في المنطقة المحظورة ، وألزمته بتفريغ المخلفات والنفايات التي تسبب التلوث في مرافق الاستقبال .

وقد نصت المادة (١٣٣) من القانون المشار إليه على أن " يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار كل من خالف حكم المادة (٣٣) من هذا القانون " .

كما نصت المادة (١٤١) منه على أن : " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف دينار ولا تزيد على مائتين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أحدث عمداً حالة تلوث في المناطق البحرية المنصوص عليها في المادة (٦٨) من هذا القانون بالمخالفة لأحكام المواد (٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦) .

وفي ضوء ما تقدم ، فإن قانون حماية البيئة المشار إليه قد حقق ذات الأغراض التي

يرنو إليها الاقتراح بقانون الأول ، مع إختلاف العقوبة في كل منهما ، وهو ما يخضع للسلطة

التقديرية للمشرع في ضوء جسامه الجريمة .

٢ - الاقتراح بقانون الثاني :

تبين للجنة أنه جاء في ضوء ما تضمنته المادة (٥٦) من القانون المشار إليه بعد تعديله بالقانون رقم (٩٩) لسنة ٢٠١٥ إذ نصت على أن :

" يحظر التدخين مطلقاً في وسائل النقل العام .

كما يحظر التدخين في الأماكن العامة المغلقة وشبه المغلقة ، إلا في الأماكن المخصصة لذلك ، وفقاً للإشتراطات والضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

كما يحظر مطلقاً الدعاية والإعلان عن السجائر وأنواع التبغ ومشتقاته ولوازمه في إقليم دولة الكويت .

وتلتزم جميع الجهات باتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بمنع التدخين في هذه الأماكن على نحو يكفل منع الإضرار بالآخرين " .

ورأت اللجنة أن الفكرة جيدة حيث يلزم تناسب عقوبة كل جريمة مع جسامتها ، والعقوبات الواردة بالاقتراح بقانون الثاني ، والتي تتمثل كلها في غرامة تتفاوت بحسب جسامتها كل جريمة ، مناسبة لمثل هذه الحالات من الجرائم ، ولا تشوبها أي مخالفة دستورية .

رأي اللجنة (التصويت)

١ - الاقتراح بقانون الأول :

انتهت اللجنة إلى عدم الموافقة عليه بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها .

٢ - الاقتراح بقانون الثاني :

انتهت اللجنة إلى الموافقة عليه بأغلبية آراء الحاضرين من أعضائها (٤ : ١) .

رأي الأقلية

وانبنى الاقلية الغير موافقة على الاقتراح بقانون الثاني إلى عدم الحاجة إلى التعديل

- ٥ -

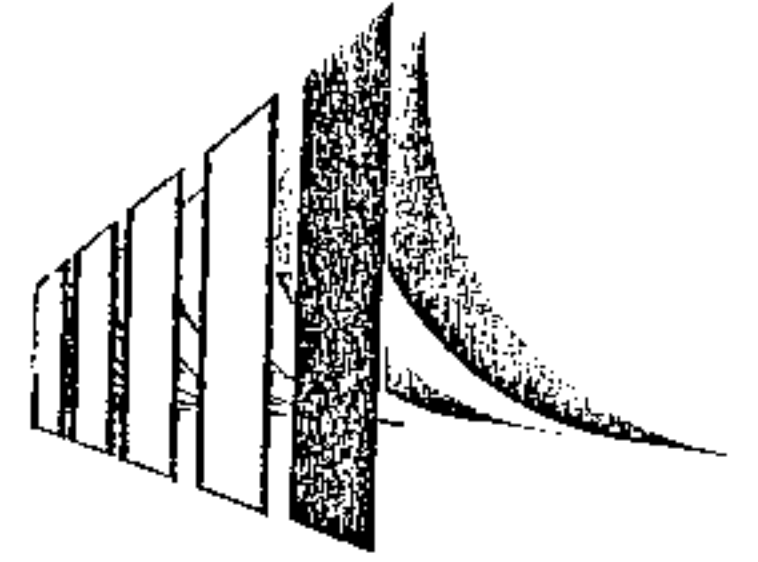
واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما
تقضي به المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية .

مقرر اللجنة

أحمد سليمان القضيبي

* المرفقات :

- مرفق رقم (١) : نسخة من الاقتراحين بقانونين .



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

اقتراح بقانون

بإضافة مادة جديدة برقم (١٥٢ مكرراً) إلى

القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٤ في شأن إصدار قانون حماية البيئة

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٤ في شأن إصدار قانون حماية البيئة والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

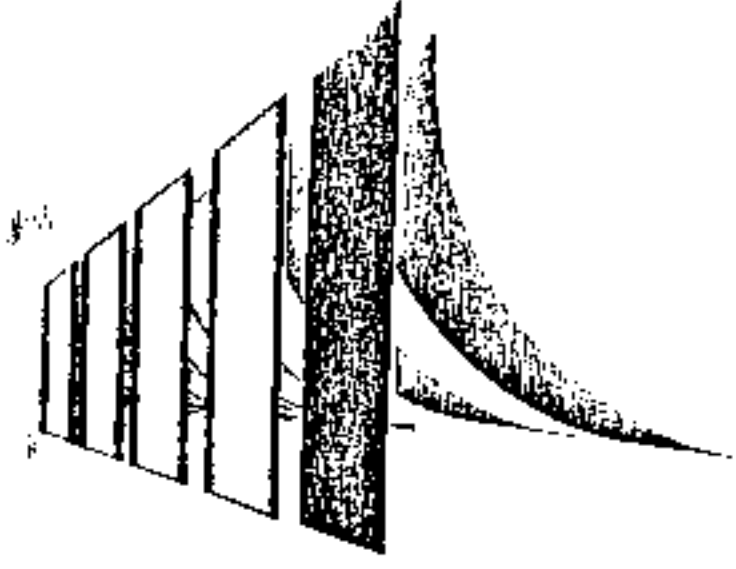
(مادة أولى)

تضاف مادة جديدة برقم (١٥٢ مكرراً) إلى القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٤ المشار إليه
نصها الآتي :

مادة (١٥٢ مكرراً) :

" يعاقب بغرامة خمسة آلاف دينار كويتي كل من ألقى على الشواطئ أو في مياه البحر مواد ضارة بالبيئة أو ملوثة لها مثل القناني الفارغة أياً كان نوعها وأكياس البلاستيك وغيرها من المواد الضارة بالصحة والبيئة ، ويعاقب بغرامة عشرة آلاف دينار كويتي كل من ألقى هذه الأشياء الملوثة على الجزر .

كما يعاقب بذات العقوبة صاحب القارب الذي يلقي هذه المواد الضارة بالصحة والبيئة على الشاطئ أو في مياه البحر أو على الجزر ، وتكون العقوبة للقوارب الصغيرة خمسة آلاف دينار كويتي وفي حال العود خمسة آلاف دينار كويتي ومصادرة القارب، أما للقوارب المتوسطة الخاصة والتجارية فتكون العقوبة خمسة وعشرين ألف دينار كويتي، وفي حال العود خمسة



State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

وعشرين ألف دينار كويتي ومصادرة القارب، أما إذا كانت باخرة كبيرة تجارية أو سياحية أو ناقلة للبتروال فتكون العقوبة أول مرة خمسمائة ألف دينار كويتي وفي حال العود تصبح العقوبة مليوني دينار كويتي.

(مادة ثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بإضافة مادة جديدة برقم (١٥٢ مكرراً) إلى
القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٤ في شأن إصدار قانون حماية البيئة

لما كان القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٤ في شأن إصدار قانون حماية البيئة قد خلا من توقيع عقوبة على كل من يلقي مواد ضارة بالصحة والبيئة أو ملوثة لها في مياه البحر أو على الشواطئ أو الجزر مثل القناني الفارغة وأكياس البلاستيك وغيرها من المواد الضارة بالصحة والبيئة ، كما خلا القانون من عقاب أصحاب القوارب والسفن التجارية والسياحية وناقلات البترول عن إلقاء هذه المواد الضارة بالبيئة البحرية أو على الشواطئ أو على الجزر الأمر الذي أوجب إضافة مادة جديدة تحمل رقم (١٥٢ مكرراً) إلى القانون المشار إليه للعقاب على هذه الأفعال وتضاعف العقوبة في حال العود مع الحكم بمصادرة القارب أو الباخرة أو ناقلة البترول.

State of Kuwait



دولة الكويت

٢٠١٤ / ١٨ / ٣

المشتره

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة .. وبعد ..

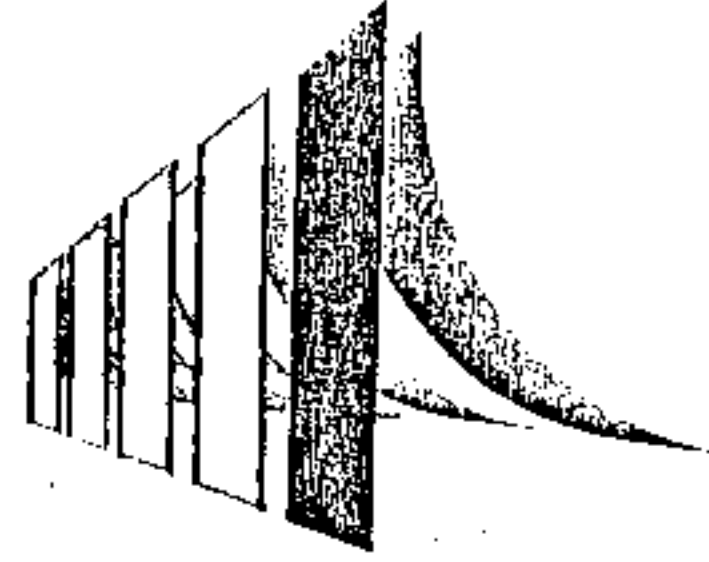
أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل المادة (١٣٨) من القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٤ بإصدار قانون حماية البيئة مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ..

مقدم الاقتراح
عادل مساعد الخرافي

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويوزع على السادة الأعضاء

عادل مساعد الخرافي
٢٠١٤ / ١٨ / ٣



State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

اقترح بقانون

بتعديل المادة (١٣٨) من القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٤

بإصدار قانون حماية البيئة

- بعد الاطلاع على الدستور ،
 - وعلى القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له ،
 - وعلى القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإجراءات والمحاکمات الجزائية والقوانين المعدلة له ،
 - وعلى القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٤ بإصدار قانون حماية البيئة،
 - وعلى القانون رقم (٩٩) لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٤ بإصدار قانون حماية البيئة،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه

(مادة أولى)

يستبدل بنص المادة (١٣٨) من القانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٤ المشار إليه النص التالي:
" يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار كل من خالف حكم المادة (٥٦) فقرة أولى/فقرة ثانية) من هذا القانون .
ويعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين ألف دينار ولا تزيد على مائتي ألف دينار كل من خالف حكم المادة (٥٦) فقرة ثالثة) من هذا القانون ، كما يعاقب المدير المسؤول عن المنشأة المخالفة لحكم الفقرة الرابعة من المادة المشار إليها بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار".

(مادة ثانية)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(مادة ثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء _ كل فيما يخص _ تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت

صباح الأهمد الصباح



State of Kuwait

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

بتعديل المادة (١٣٨) من القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٤

بإصدار قانون حماية البيئة

لما كان القانون رقم (٩٩) لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (٤٢) بإصدار قانون حماية البيئة قد أدخل تعديلات جوهرية على المادة (٥٦) من القانون رقم (٤٢) المشار إليه ، وذلك بتقسيم المخالفات إلى أربعة أنواع هي التدخين في وسائل النقل العام (فقرة أولى) والتدخين في الأماكن العامة المغلقة (فقرة ثانية) ، والدعاية والإعلان عن السجائر والتبغ (فقرة ثالثة) ، وعدم اتخاذ الجهات المعنية للإجراءات اللازمة لمنع التدخين في الأماكن المشار إليها (فقرة رابعة) ، لذا رئي إجراء تعديل أيضاً على المادة (١٣٨) من القانون الخاصة بالعقوبات ، حتى تتسق نصوص المادتين (٥٦) و(١٣٨) ، وبالتالي جاء هذا الاقتراح بقانون ليستبدل بنص المادة (١٣٨) النص المقترح والذي أفرد عقوبة لكل مخالفة حسب درجتها.